

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## حكم نهائي لصالح «زين» ضد «أثير للاتصالات»

أفادت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» بأن محكمة التمييز العراقية أصدرت قرارها النهائي القاضي من حيث النتيجة برد التمييز وتأييد حكمها الصادر سابقا في القضية المرفوعة ضد شركة «أثير للاتصالات» (العراق) لصالح شركة زين العراق. علما أن هذا القرار نهائي غير قابل للطعن مرة أخرى من قبل الشركة المدعية الأمر الذي يعني أن الشركة المدعية خسرت دعواها التي طالبت من خلالها بتعويض بمليارات الدولارات بشكل غير محق. وأضاف الشركة في بيان آخر بخصوص مطالبة هيئة الإعلام والاتصالات العراقية لشركة «زين» بالعراق بمبلغ 100 مليون دولار كغرامة، موضحة أن لجنة الاستماع أصدرت قرارها برفض الطعن المقدم من شركة «زين» بالعراق وتأييد دفع مبلغ الغرامة وهذا الحكم غير نهائي وسوف تقوم الشركة بالطعن عليه أمام محكمة التمييز لاحقا.

## خبط للأوراق.. تنظيم ورقابة هيئة الأسواق يرقى الأسواق وليس العكس

# لهذه الأسباب تنخفض السيولة في البورصة



كما هي الحال في السيولة.. فإن عدد المستثمرين يقل في قاعة البورصة الكويتية سنة بعد أخرى

(محمد ماشم)

● هناك خلط في الأوراق يروج في البورصة للاحياء بان التنظيم والرقابة (المقترض من هيئة أسواق المال) هو المشكلة، وأن الفوضى السابقة هي الحل، وأن العودة للوراء تعتبر امرا اجدي وافضل للبورصة الكويتية. لذا، فإن بعض المستثمرين ينظرون الى ما يحدث الآن من تراجع في السيولة على انه مشكلة، رغم ان هذه السيولة الضعيفة لم تؤثر فعليا على انخفاض كبير وضخم في أسعار الاسهم، خصوصا الاسهم الجيدة تشغيليا ولديها توزيعات نقدية، (باستثناء ما حدث في الربع الرابع من 2014، عندما انهارت الاسهم بسبب الهبوط القوي لاسعار النفط). وبدلا من خلط الأوراق، يجب الاعتراف بان هذه هي البورصة الكويتية في حال تم استبعاد المضاربة المفتعلة ضمن المجموعة الواحدة، وفي حال استبعاد المضاربات التي تخلق وهما لدى صغار المضاربين لادخالهم في لعبة مشتركة بين اطراف قليلة.

مشجع للاستثمار، خصوصا أن اسواق مثل دبي المالي على سبيل المثال حققت فيها الشركات نموا في الارباح بنسبة تزيد على 50٪، وتعتبر ارباح السوق الكويتية حتى الان الاقل خليجيا.

● مشاكل جوهرية استمرار وجود شركات تعاني من المشاكل الجوهرية التي لم تحل منذ بداية الازمة المالية قبل 7 سنوات، وهو امر يخيف المستثمرين عندما يرون ان هذا الواقع المتعثر في البورصة الكويتية يستمر في الوجود من دون حلول تذكر، وبالتالي يخرجون سيولتهم لفرص أخرى. ومع ان تعليمات هيئة أسواق المال استطاعت حل جزء من الازمة بإخراج هذه الشركات من السوق الا ان عدم وجود قانون لافلاسها يؤدي الى استمرار مراوحتها مكانها، في محاولات غير مجددة لتقليل نفقات من هنا او تغيير مدير هناك، بينما حقوق المساهمين تتآكل فيها.

التقليديين الذين راوحوا مكانهم في نقل سيولتهم بين البورصة الكويتية والعقارات الكويتية او الودائع وهكذا، بينما الجيل الجديد يرى فرصا اسرع واكبر في امكان اخرى في الخليج واسواق اوروبية واميركية، وهذا واقع جديد من التحول في الفكر الذي اتاحته التكنولوجيا وربما لم يتح للاجيال السابقة.

النمو في الارباح ● ان المستثمر في الاسهم يتطلع دائما للنمو في الارباح، خصوصا ان البورصة الكويتية تعتمد بنسبة تقارب 50٪ على الافراد في التداول والاستثمار. وفي قراءة في نحو 100 شركة اعلنت نتائجها المالية السنوية للعام 2014، فإن النمو في الارباح لاجمالي الشركات لم يتعد 4٪، علما بان نحو 80 شركة ينتظر ان تعلن عن نتائجها المالية في الاسابيع المقبلة، لكن لن يكون التأثير كبيرا باعتبار ان هذه الشركات صغيرة شركات اغلب. وتؤشر هذه النتائج الى واقع غير



وقوة الشركات فيها مقارنة مع فرص أصبحت متاحة في الاسواق الخليجية. ● الجيل الجديد من المستثمرين ومديري الاصول ليسوا بالضرورة مهتمين بالفرصة المحلية كما هو الحال بالنسبة للمديرين والمستثمرين

● ان هبوط متوسط السيولة في السنوات الأخيرة بشكل تدريجي من معدل يومي 147 مليون دينار في عام 2008، إلى نحو 87 مليونا في 2009، ثم إلى 50 مليونا في 2010، ثم إلى 24 مليونا في 2011، وإلى 29 مليونا في 2012، ثم ارتفاع إلى 45 مليونا في 2013 لظروف غير متكررة منها إدراج بنك وربة،

● في الفترات السابقة، وقبل وضع هيئة الاسواق قواعد عمل ورقابة في السوق، كانت معظم التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي لديها شركات تابعة وزميلة تلعب دورا أشبه بصانع سوق لدعم اسهمها، فتشتري اسهمها عندما يتوافر عرض اضافي في السوق قد يضر بالسعر، لكن ذلك لم يعد ممكنا مع وجود شروط للاستحواذ في حال تعدت الشراء نسبة 30٪ في شركة ما. ويعني عدم تغيير هذا الشرط (رغم بعض الغرنة التي ابدتها هيئة الاسواق فيه) ورفع نسبة 50٪ أن بعض التكتلات تستحب شركات تابعة لها لعدم قدرتها على حمايتها من الهبوط في الفترة المقبلة، وهو ما حصل لدى بعض الشركات القابضة التي سحبت شركات تابعة لها بعد أن أصبح سعر سهمها في السوق يؤثر على تقييم اصول الشركة الام.

## التكتلات الاقتصادية

لم يعد باستطاعتها دعم أسهم شركات.. كالسابق

جيل جديد من المستثمرين والمديرين اتجه للإقليمية والعالمية بفضل التكنولوجيا

المستثمر يتطلع للنمو.. وشركاتنا الأقل نمواً في الأرباح خليجياً

استمرار مشاكل الشركات منذ بداية الأزمة.. ولا قانون

إفلاسها متوسط السيولة تراجع في البورصة من 148 مليون دينار في 2007 إلى 25 مليونا في 2014

● في الفترات السابقة، وقبل وضع هيئة الاسواق قواعد عمل ورقابة في السوق، كانت معظم التكتلات الاقتصادية الكبيرة التي لديها شركات تابعة وزميلة تلعب دورا أشبه بصانع سوق لدعم اسهمها، فتشتري اسهمها عندما يتوافر عرض اضافي في السوق قد يضر بالسعر، لكن ذلك لم يعد ممكنا مع وجود شروط للاستحواذ في حال تعدت الشراء نسبة 30٪ في شركة ما. ويعني عدم تغيير هذا الشرط (رغم بعض الغرنة التي ابدتها هيئة الاسواق فيه) ورفع نسبة 50٪ أن بعض التكتلات تستحب شركات تابعة لها لعدم قدرتها على حمايتها من الهبوط في الفترة المقبلة، وهو ما حصل لدى بعض الشركات القابضة التي سحبت شركات تابعة لها بعد أن أصبح سعر سهمها في السوق يؤثر على تقييم اصول الشركة الام.

# الرئيس التنفيذي في مقابلة مع «الانباء»: نستهدف الجالية الهندية في الكويت.. أفرادا وشركات بنك الدوحة: فروع جديدة وقروض شخصية وعقارية للكويتيين والمقيمين

تقديم الدعم اللازم لشرحة أكبر من عملاء الأعمال في الكويت. ماذا عن نيتكم في المشاركة في مشاريع التنمية المطروحة من قبل الكويت؟ ● نحن نرحب بالمشاركة في تمويل أي مشاريع مطروحة من قبل الحكومة ولاسيما مشاريع الخطة الخمسية التي تقدر بنحو 100 مليار دولار فهي تعتبر مستقطبة جدا وبنك الدوحة على استعداد للمشاركة في تمويل الخطة التنموية الكويتية في حال حاز طلبات في هذا الخصوص.

وجودنا في الهند يعطينا ميزة تنافسية بالكويت لتلبية احتياجات الشركات الهندية ● نحن نرحب بالمشاركة في تمويل أي مشاريع مطروحة من قبل الحكومة ولاسيما مشاريع الخطة الخمسية التي تقدر بنحو 100 مليار دولار فهي تعتبر مستقطبة جدا وبنك الدوحة على استعداد للمشاركة في تمويل الخطة التنموية الكويتية في حال حاز طلبات في هذا الخصوص.

والتعليم، وحجم تمويلاته يتزايد مقارنة بالأعوام السابقة، كما يحرص بنك الدوحة على دعم طموحات الشركات العاملة في الكويت من خلال شبكة مكاتب تمثليه عالمية والتي تمتد إلى معظم الأسواق المستهدفة لتلك الشركات. وحاليا هناك مشاريع مطروحة على البنك لتمويلها بقيمة 50 مليون دينار. كما يستهدف البنك دعم قطاعات عديدة داخل الكويت لاسيما قطاع الخدمات الذي يشهد نموا متزايدا في الكويت، وتسعى العديد من مؤسسات الخدمات العالمية في العديد من القطاعات إلى إقامة شركات مع الشركات الكويتية، وبالمثل تسعى الشركات الكويتية إلى توسيع نطاق أعمالها في الخارج.

العالمية وإعادة هيكلة الديون المحلية في السنوات القليلة الماضية. ونحن نراهن كثيرا على فرع مومباي من منطلق ان الهند لها علاقات تجارية ثنائية ضخمة، ليس مع قطر ودول الخليج العربي فحسب بل مع معظم البلدان التي يتواجد بنك الدوحة. وتعد معظم دول الخليج والبلدان التي يتواجد فيها «بنك الدوحة» ضمن قائمة أكبر 25 شريكا تجاريا للهند في الأونة الأخيرة. وسنركز أيضا على الشركات الهندية التي تسعى للعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، فضلا عن تقديم خدمات تحويل الأموال ومنتجات الأفراد، وإدارة وتسعى للعملاء الهنود حيث يعمل البنك على شبكته المنتشرة في دول مجلس التعاون الخليجي في دعمه للعملاء الهنود في كل من الهند والخليج.



الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الدوحة دراهمان سيتارامان

أعمالكم داخل الكويت؟ ● اعتقد ان الخدمات التي سيقدمها فرع الدوحة - مومباي سيفرد بها عن باقي البنوك الخليجية باعتباره اول فرع خليجي في الهند. وسنعمل على تقديم نموذج مصرفي خليجي فريد من نوعه مصمم خصيصا ليتناسب مع المتطلبات المحلية وبما يميزنا عن البنوك الأخرى العاملة في هذه الدولة الآسيوية. فالأسواق الناشئة في آسيا تشهد منافسة وطلبا من البنوك الخليجية التي تسعى إلى توسعة عملياتها المصرفية هناك بعد أن اجتازت الأزمة المالية

ما خططكم المستقبلية على مستوى فرعكم داخل الكويت؟ ● حاليا لدينا خطط تستهدف تقديم خدمات للجاليات الآسيوية داخل الكويت ومنطقة الخليج المتواجدة فيها فروع مجموعة بنك الدوحة وكذلك للشركات التمثيلية الهندية التي تنشط في المنطقة وداخل الكويت، وذلك بعد فتح فرع بنك الدوحة في مومباي المملوك بالكامل لمجموعة بنك الدوحة.

كيف سيدعم فرعكم الجديد في مومباي

فرص استثمارية كثيرة بالسوق الكويتي لا تستغلها البنوك خطوط ائتمان مفتوحة للشركات الكويتية العاملة مع الهند ● نحن نرحب بالمشاركة في تمويل أي مشاريع مطروحة من قبل الحكومة ولاسيما مشاريع الخطة الخمسية التي تقدر بنحو 100 مليار دولار فهي تعتبر مستقطبة جدا وبنك الدوحة على استعداد للمشاركة في تمويل الخطة التنموية الكويتية في حال حاز طلبات في هذا الخصوص.

أماننا 50 مليون دينار طلبات تمويل نلظر فيها

وأعتبر ان السوق الكويتي يزخر بالفرص الاستثمارية غير المستغلة. منسيرا الى ان بنك الدوحة يسعى إلى تطوير قاعدة نشاطه التمويلي في الكويت، سواء للخدمات الموجهة إلى الأفراد أو للشركات خلال الفترة المقبلة. واستعدنا للمشاركة في تمويل الخطة التنموية الكويتية، وهناك مشاريع مطروحة على البنك لتمويلها بـ 50 مليون دينار. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

ما توقعاتكم بخصوص نمو الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول الخليجية؟ ● أتوقع ان ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,5٪ في عام 2015 و3,7٪ في عام 2016 اضافة الى أن الاقتصاد الهندي سيسجل نموا بنسبة 8٪ في عام 2016 وهذا ستكون له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الخليجي ولاسيما في الكويت نظرا لحجم التبادل التجاري الضخم مع الهند وكذلك المشاريع المشتركة داخل الكويت وخارجها.

ما توقعاتكم بخصوص نمو الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول الخليجية؟ ● أتوقع ان ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3,5٪ في عام 2015 و3,7٪ في عام 2016 اضافة الى أن الاقتصاد الهندي سيسجل نموا بنسبة 8٪ في عام 2016 وهذا ستكون له انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الخليجي ولاسيما في الكويت نظرا لحجم التبادل التجاري الضخم مع الهند وكذلك المشاريع المشتركة داخل الكويت وخارجها.

ما الخدمات الجديدة لبنك الدوحة على مستوى الكويت؟ ● سيكون هناك خدمات جديدة متعلقة بالقرض العقاري والقروض الشخصية اضافة الى خدمات مصرفية جديدة مبتكرة ستكون موجهة للشركات الآسيوية العاملة في الكويت، ولاسيما الهندية وخدمات موجهة للأفراد. ويحرص بنك الدوحة دائما على